آب 2025

موجز سياسات:

مخطط مستوطنة "عطاروت" في القدس الشرقية - إنعكاساته على العدالة الحضرية والإستقرار السياسي!

الملخص التنفيذي

يمثل مخطط مستوطنة "عطاروت" المقترح في القدس الشرقية، الذي ينص على بناء 9,000 وحدة سكنية على مساحة 1,243 دونمًا من الأراضي، جزءًا من استراتيجية أوسع تنتهجها السلطات الإسرائيلية لترسيخ السيطرة الديموغرافية والجغرافية على المدينة. يستثني المخطط بشكل منهجي السكان الفلسطينيين من فرص السكن والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، بينما يمنح الأولوية لمصالح المستوطنين الإسرائيليين. إن تنفيذ هذا المخطط يهدد إمكانية حل الدولتين، ويقوض القانون الدولي، ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية في المنطقة.

القضايا الرئيسية والإستنتاجات

1. تخطيط حضري تمييزي

- لا يتضمن المخطط أي معالجة لأزمة السكن الخانقة التي يعانيها الفلسطينيون في القدس الشرقية.
- تواصل القوانين الإسرائيلية في مجال التخطيط فرض قيود على التنمية الفلسطينية، في مقابل تسهيل التوسع الاستيطان.

2. الفصل الاجتماعي-الاقتصادي

- ستخدم البنية التحتية والمناطق التجارية في "عطاروت" المستوطنين الإسرائيليين حصريًا.
- سيتم تهميش المصالح والمجتمعات الفلسطينية اقتصاديًا، كما سيتم تجاوز حيّزها الحضري من خلال شبكة المواصلات المقترحة.

3. مصادرة الأراضي والانتهاكات القانونية

- يواجه أصحاب الأرض الفلسطينيون المسجلون مصادرة قسرية دون أي مشاورات حقيقية.
- يشكل ذلك انتهاكًا للمواثيق الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن 2334.

4. الهندسة الديموغرافية

- صُمم المخطط ليستوعب بشكل رئيسي السكان اليهود الحريديم، مما يعزز عدم التوازن الديموغرافي القائم.
- تُواصل الأحياء الفلسطينية مواجهة قيود البناء والإهمال البلدي.

5. التقويض الاستراتيجي للسيادة الفلسطينية

- تقع "عطاروت" عند نقطة وصل محورية، ما سيقطع التواصل بين شمال القدس الشرقية والضفة الغربية.
- تحويل موقع مطار قلنديا التاريخي إلى مستوطنة يقضي على أي إمكانية لاستخدامه كمرفق نقل فلسطيني مستقبلي.

6. الأضرار البيئية والاجتماعية

- يهدد المخطط مناطق ذات أهمية بيئية وموارد مجتمعية حيوية.
- سيؤدي تشييد حواجز إضافية إلى عزل الأحياء الفلسطينية، مما يضعف النسيج الاجتماعي.

التوصيات السياسية

للمجتمع الدولي

- **فرض احترام المعايير الدولية:** الضغط على إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي المتعلق بالاستيطان في الأراضي المحتلة.
- **مطالبة إسرائيل، بصفتها قوة احتلال، بضمان حقوق الفلسطينيين في التخطيط وفق التزاماتها بموجب القانون الدولي:** والدعوة إلى اعتماد مسارات تخطيط حضري تراعي احتياجات الفلسطينيين وتُشرك أصواتهم.

للسلطة الفلسطينية والمجتمع المدني

- **التوثيق والتقاضي:** تسجيل منهجي لعمليات المصادرة والتمييز في التخطيط لمتابعتها قضائيًا في المحافل الدولية.
- **تعبئة المجتمع للتخطيط:** إعداد مخططات عمرانية موازية تبرز احتياجات الفلسطينيين السكنية والخدمية.
- **تعزيز المناصرة:** تنسيق الجهود مع منظمات حقوقية وتخطيطية دولية لرفع مستوى الوعي العالمي بالقضية.

الدعوة إلى التحرك

يدعو المركز العربي للتخطيط البديل (ACAP) منظمات المجتمع المدني وقيادات المجتمع المحلي إلى تعزيز تعبئة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية ضد مخطط المستوطنة المقترح، خصوصًا في المناطق المحاذية للموقع مثل بيت حنينا.
ويُناشد القيادات المجتمعية في القدس الشرقية بتكثيف الجهود لمعارضة المخطط، وحشد المنظمات المدنية المحلية والدولية للتضامن مع المجتمعات المتضررة.

وخلال مناقشات اللجنة اللوائية للتخطيط حول المخطط مؤخرًا، أثيرت مخاوف جدية بشأن مستويات التلوث الهوائي المرتفعة في المنطقة، والمرتبطة بالأساس بالمنطقة الصناعية في "عطاروت". هذه المخاوف يجب أن تكون ناقوس خطر ليس فقط في سياق المخطط الاستيطاني، بل أيضًا فيما يتعلق بالأضرار البيئية المستمرة التي لحقت بالأحياء الفلسطينية المجاورة.

لسنوات طويلة، تكبد السكان مخاطر صحية وبيئية جسيمة نتيجة التلوث غير المُراقب. ويتطلب هذا الوضع اهتمامًا عاجلًا. المركز العربي للتخطيط البديل يدعو إلى التحرك الفوري لمراقبة الانبعاثات الصادرة عن المنطقة الصناعية في "عطاروت" والحد منها.
لا بد من أن تشكيل ائتلاف واسع من أفراد المجتمع والمهنيين ومنظمات المجتمع المدني للمطالبة بالعدالة البيئية، وضمان عدم تجاهل صحة وجودة حياة الفلسطينيين في القدس الشرقية.

الخاتمة

يمثل مخطط مستوطنة "عطاروت" تصعيدًا خطيرًا في السياسة الإسرائيلية للتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية. فمن خلال تكريس التمييز المنهجي، وتفتيت المجتمعات الفلسطينية، وانتهاك القانون الدولي، يهدد المخطط العدالة الحضرية والاستقرار الإقليمي على حد سواء.
هناك حاجة ملحّة إلى تحرك فوري لتفادي تغييرات لا رجعة فيها على المشهد الحضري والمستقبل السياسي للمدينة.

المركز العربي للتخطيط البديل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

تم انتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي اراء المؤلف (المؤلفين)، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والاردن.